

إعادة تشكيل السلطة يبدأ بقانون جديد للانتخابات

فجرت المطالب الاجتماعية والحياتية نقمة على الطبقة السياسية الحاكمة بسبب الوضع السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي الذي يسوء يوماً ويضغط على أطياف وطبقات الشعب اللبناني كافة وهو ما أدى إلى انتفاضة 17 تشرين رفضاً لما آلت إليه الأمور.

تعتبر الجمعية بأن المعركة اليوم هي معركة إعادة تكوين السلطة في لبنان من أجل تشكيل ميزان قوى مجتمعي يفرض التغيير من داخل المؤسسات الدستورية حماية لحقوق المواطنين والمواطنات. من هنا ترى الجمعية أن إقرار قانون انتخابات جديد وعادل يأتي في صلب المعركة الرئيسية في إعادة تكوين السلطة.

فربما تتنوع الآراء حول المدخل إلى إعادة تكوين السلطة في لبنان، إلا أن كل تلك السيناريوهات والاقتراحات على تعددها، تمر عبر قانون انتخابي جديد وضامن لحقوق المواطنين السياسية. فإن عدم اقتران مطلب الانتخابات النيابية المبكرة بإقرار قانون انتخابات جديد، سيعيد إنتاج طبقة سياسية فاقدة للتمثيل الصحيح. فكيف يمكن أن تجري الانتخابات بظل قانون يشجع الرشى الانتخابية ويرسخ الخطاب الفتوي ويعزز الزبائنية السياسية؟

وكيف يمكن أن تجري الانتخابات في ظل إدارة غير مستقلة منوطة بوزارة الداخلية والبلديات؟ وفي ظل حصر المنافسة بين المرشحين ذوي النفوذ السياسي والمالي؟ لقد كان واضحاً في تقرير الجمعية لمراقبة انتخابات 2018 أن المجلس النيابي الحالي لا يمثل شرائح المجتمع اللبناني بمختلف أطيافه، فالانتخابات الماضية لم تكن ديمقراطية وفق معايير عديدة، وبالتالي لا يمكن لمجلس نيابي أتى بقانون فاقد لصحة التمثيل وبانتخابات غير ديمقراطية أن يعبر عن تطلعات وحاجات الشعب اللبناني اليوم. وما شهدناه من أداء لهذا البرلمان لخير دليل بأنه أحد أدوات سيطرة القلة الحاكمة على مقدرات الدولة.

ما قبل 17 تشرين الثاني 2019 ليس كما بعده، السلطة اليوم فاقدة للشرعية ومطلب إعادة إنتاج سلطة جديدة بات حاجة أساسية تبدأ بتشكيل هيئة مستقلة ودائمة تكون المرجع الصالح والوحيد لمناقشة قانون انتخابي يؤمن دقة وعدالة التمثيل ويتم إقراره من قبل المجلس النيابي من دون تعديل.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

12 حزيران 2020

